العالم اليوم بين التأميم والتمويل

حسب الناس أن مؤتمر سان فرنسيسكو ، إذ انعقد فى ربيع سنة ١٩٤٥ كان إيذاناً بسير العالم سيراً حثيثاً فى سبيل التعاون بين سائر أجزائه . لكن هيئة الأمم المتحدة التى انبعثت من ميثاق ذلك المؤتمر لم تلبث أن كانت اجتماعاتها مثاراً للكامن بين أعضائها من خلاف ، كما لم تلبث المؤتمرات الدولية التى عقدت فى باريس ولندن وواشنطن وموسكو ، أن سجلت مواضع المنافسة بين اتجاهات الدول الكبيرة الخاصة ، فكادت الحوادث تعود بنا إلى الأوضاع القديمة المتصله بتعادل القوى ، وتوازن النفوذ ، لولا أن هذه الحوادث قد كشفت عن جديد ، تتميز به حركة العودة الملاحظة ، والرجوع المرتقب .

ذلك بأن العالم قد أخذت معالم الانقسام فيه تتبين بين ما يعبرون عنه بالشرق والغرب ، أو بين ما يحدده الواقع بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأميريكية ، بعد أن كان الانقسام فيما مضى يقع بين دول المنطقة الواحدة ، وتظل قارة بأكملها منعزلة عنه العزالا . وذلك بأن التميز الواقع الآن إنما يستند إلى اتجاهين اقتصاديين اجتماعيين متقابلين متناقضين : اتجاه التأميم ، واتجاه التمويل .

أما التأميم فيرمى إلى تمليك وسائل الانتاج كلها إلى الأمة ، ويهدف إلى محو الأرباح الفردية وتوجيه الفروق بين الموارد والتكاليف لزيادة أجور العمال والمساهمة فى تهيئة أسباب الهناءة للجماعة التى تكتنفهم . وأما التمويل فيرمى إلى خص أرباب المال بتلك الوسائل جميعها ، ويهدف إلى زيادة الأرباح الفردية يوزعها على حملة الأسهم والقراطيس .

والواقع أن الاتحاد السوفيتى يمثل نظامه الاشتراكى التأميم إلى أقصى

حدوده ، وأن الولايات المتحدة الأميريكية يمثل نظامها الرأسمالى التمويل إلى أقصى حدوده ؛ فكل شئ فى الأول ملك للدولة ، وكل شئ فى الثانية ملك لأصحاب رءوس الأموال المكتلة . والواقع كذلك أن العالم متراوح بين النظامين ، بل إن التراوح ذاته يتوافر داخل أكثر من دولة من دوله ، ولا تختلف فيه إلا نسبة الميل إلى اليمين أو إلى اليسار . ففى بعض البلاد الرأسمالية الحرة نجد أكثر من مرفق من المرافق ملكا للدولة كالسكك الحديدية والمناجم مثلا ، وفى بعض البلاد الجماعية نجد أكثر من نشاط انتاجى متروكا للأفراد ، وإن خضع تركه لبعض الشروط كالمصانع التى يقل العمال فيها عن عدد معين أو المزارع التى تنقص مساحتها عن قدر محدد . وقد تكون بلجيكا مثلا للنوع الأول ، وقد تكون تشيكوسلوفاكيا مثلا للنوع الثانى .

على أن المشاهد المقرر انما هو الميل الواضح خلال العالم كله إلى السير فى سبيل التأميم والابتعاد عن طريق التمويل . وقد تمت فى انجلترا حركات التأميم للبنوك والمناجم وطرق المواصلات أو كادت ، كما تمت حركاته أو كادت كذلك فى فرنسا وفى إيتاليا ، وكما تتبين وتتجلى فى بلجيكا وفى هولندا ، وكل تلك البلاد واقعة إلى غرب الخط الفاصل بين المنطقتين المتقابلتين ، وهو الخط الممتد من ممل وشتتن فى الشمال إلى تريستا فى الوسط وإلى جزيرة كورفو فى الجنوب .

وقد لمست الولايات المتحدة هذا الاتجاه البادى . ولعل لمسها إياه هو الذى دعاها إلى اخراج مشروع مارشال ، وهو يهدف فيما يهدف إليه إلى إعاقة السير فى سبيل التأميم عند البلاد التى يمنيها بالاعانة والمساعدة . بل إن هدف الولايات المتحدة قد وضح وضوحا حين سعت إليها انجلترا للحصول على قرض جديد أو لتعديل قيود قرضها القديم ، فاشترطت أن تعدل انجلترا عن حركة تأميم صناعة الصلب والفولاذ التى كانت وزارة العمال متجهة إليها فى حماسة . وهو كذلك يتضح هذين اليومين فى تضمينها شروط إعانتها العاجلة لفرنسا وإيتاليا وانما تعهد هذه الدول باستعمال هذه الاعانة استعمالا ذكيا . ولا شك أنها تعنى بالذكاء تمام الانسجام مع النظرات التى تنظر بها هى إلى ماينبغى أن يتوافر فى العالم من أنظمة اقتصادية واجتماعية تتفق مع مصالحها بل تخدم هذه المصالح بالذات .

والحق الذى بدا منذ قامت قيامة الرئيس ترومان فى سبيل مساعدة اليونان وتركيا ، إنما هو رجوع النشاط الأميريكى فى ميدان التنظيم الاقتصادى والدعم المالى إلى اعتبار الوجل الذى يكتنف أرباب المال فى الولايات المتحدة ذاتها من جراء انتشار فكرة التأميم فى العالم . ذلك أن التأميم يقضى على استثمار الأموال الفردية ، وذلك أنه ينظم التوجيه الاقتصادى . والولايات المتحدة تنتج أكثر مما تستهلك من ناحية ، وقد تكدست فيها الأموال من جراء مكاسبها أثناء الحرب من ناحية ثانية . ودول أوربا قد أصيبت بويلات قللت من قدرة الشراء فيها ؛ فقد ضاعت أموالها وضعفت وسائل انتاجها . ومصلحة الولايات المتحدة تقضى باعادة هذه القدرة إليها حتى تستطيع أن تنشر فيها منتجاتها التى تهدد بالتكدس داخل حدودها . وقد رأت تحقيقاً لهذه المصلحة أن تعين الدول الأوربية عن طريق القروض بل عن طريق الهبات ، حتى تستطيع أن تشترى منها الزائد عن حاجة استهلاكها ، فتستمر مصانعها محتفظة بمستوى انتاجها ويستمر حملة أسهم هذه المصانع محتفظين بمستوى أرباحهم من ناحية ، كما رأت أن تتقدم بأموالها المعطلة لانشاء المصانع وتنفيذ المشروعات فيفيد أرباب هذه الأموال من دخول هذه المشروعات وتلك المصانع . وفى هذا كله درء للكارثة أن تخل بالاقتصاد الأميريكى ، ودرء للافلاس أن ينزل بالممولين الأميريكيين .

لكن نظرية التاميم تعوق ذلك التحقيق الذى تريده الولايات المتحدة وأرباب المال فيها . فهو تمليك للأمة ، وإذن فلا صناعات ولا مشروعات لأفراد أو شركات . وهو تمليك الأمة الدولة ، فلا توظيف لمال أجنبى فى أى نشاط اقتصادى داخل حدود هذه الدولة . وهو من ناحية أخرى تنظيم للتوجيه الاقتصادى ، فهو دفع لقدرة الشراء حيث يرى مصلحة جماعته ، وقد يقصرها داخل حدود هذه الجماعة ، وقد يقصرها على أصناف غير تلك التى تعنى الولايات المتحدة بتصريفها وبخلق أسواق لها .

وريح التأميم تهب عاصفة من ناحية الاتحاد السوفيتى ، وإن كانت تسود أجواء بلاد لا تمت للشيوعية ولا للاشتراكية بسبب ، وتحملها الآراء الجديدة التى تحاول أن تطرأ على تنظيم العالم الحديث ؛ فلا بد من ناحية

النظر الاميريكية أن تجند الجهود فى سبيل مقاومة الشيوعية بصفة عامة وفى سبيل مقاومة اتجاهات التأميم بصفة خاصة . وفى اليونان تيار شيوعى فينبغى القضاء عليه فى مهده ، وفى تركيا عداوة تقليدية للروس فيجب تغذيتها ، وفى تشيكوسلوفاكيا عدم تبين لتفوق الاتجاه الشيوعى على الاتجاهات اليمينية فلا يجوز ترك أمورها لنفسها خشية انتهاء ذلك الاتجاه إلى التفوق ، وفى فرنسا وفى إيتاليا نشاط شيوعى بارز وفيهما أزمة اقتصادية حادة ، فيصح مساومتهما بالمعاونة على الخروج من الضيق الاقتصادى بكبت ذلك النشاط الشيوعى ، وفى انجلترا — الأخت السكسونية — ميل اشتراكى يدعو إلى التأميم ويحقق بعض جوانبه ، وفيها كذلك ضيق مالى ونقص تموينى ، فليفرض عليها الوقوف فى وجه التأميم إذا هى شاءت الانتفاع من فضل القروض وشروطها الميسرة .

وغير دول أوربا التى نزلت بها نوازل الحرب فأخلت بتوازنها الاقتصادى والاجتماعى ، دول أخرى فى أميريكا الجنوبية وفى الشرق الأوسط ، قد يميل بعضها إلى الأخذ بمبدأ من مبادئ التأميم ، وقد يفكر بعضها فى الخروج من حظيرة الزراعة الضيقة إلى مضمار الصناعة الواسع . وإذن فلتسبق الولايات المتحدة إلى ربط هذا الغير من الدول باتجاهات تضمن لها فيهن التفوق . وأميريكا الجنوبية واقعة فى « النصف الغربى من الكرة الأرضية » ، فلتدخل فى نطاق الدفاع عن هذا النصف ، وليجرها هذا الدفاع إلى الوقوف موقف التضامن المحتوم من مناوأة الاتحاد السوفيتى ومن مناهضة الشيوعية . وفى الشرق الأوسط احتمالات مقرونة برغبات صادقة فى سبيل التصنيع ، فلتتقدم الولايات المتحدة لدوله باقتراحات المساهمة المالية والفنية فى انشاء المصانع الجديدة ، وليكن بينها المصانع الحربية ، ولتضع بذلك يدها على الانتاج الجديد ، ولتوجه الحربى منه بخاصة الوجهة الفنية التى تتمشى مع أغراضها الاستراتيجية ، فتقلب هذا الشرق الأوسط مع ركنه الشمالى الشرق — ركن تركيا واليونان — حصونا حربية واقتصادية للدفاع عن كيانها وكيان أرباب المال فيها .

تلك هى الشواهد التى يستقرئها من يتتبع تطورات الحوادث الجارية طوال العامين المنقضيين على قيام هيئة الأمم المتحدة التى ظنها المتفائلون

أداة من أدوات التوفيق ووسيلة من وسائل الحد من المطامع . وإنها لناطقة بأن النزاع المستولى على الاتجاهات فى العالم ، إنما هو نزاع مستند إلى مُدْرَكين متناقضين : مدرك التأميم ومدرك التمويل ، تقوم بينهما حرب شعواء يلجأ الطرفان الملتحمان فيها إلى كل ما يستطيعان الالتجاء إليه من أساليب ووسائل ؛ فهى فى نظرهما على السواء حرب قيام أو فناء .

محمود عزمى